في ذكري توحيد البلاد على يد الملك عبدالعزيز

المملكة العربية السعودية.. 84 عاماً من العطاء والإنجازات

يصادف اليوم 28 ذو القعدة 1435 الموافق 23 سبتمبر 2013 الذكرى الـ84 لليوم الوطني السعودي، حيث ستحتفل الشقيقة المملكة العربية السعودية بهذه الذكرى المجيدة. ويمثل هذا اليوم من عام 1351هـ (1932م) تاريخ مولد المملكة بعد ملحمة البطولة التي قادها المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه – على مدى 32 عاماً بعد استرداده لمدينة الرياض عاصمة ملك أجداده وآبائه في الخامس من شهر شوال عام 1319هـ الموافق 15 يناير 1902. ويستعيد أبناء المملكة العربية السعودية ذكرى توحيد بلادهم على يد الملك عبدالعزيز، وهم يعيشون واقعاً جديداً، خطط له خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حافلاً بالمشروعات الإصلاحية، بدءًا بالتركيز على إصلاح التعليم والقضاء، مروراً بالإصلاح الاقتصادي، وصولاً إلى بناء مجتمع متماسك، عماده الوحدة الوطنية.

فمنذ أن بُويع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالملك في 26 جمادى الآخرة 1426 هـ الموافق 1 أغسطس 2005م وضع نصب عينيه تحقيق رؤيته الإصلاحية التي اختمرت لديه في سنوات مسؤوليته الطويلة بجوار إخوانه الملوك لتجديد الدولة السعودية العريقة التي تمثل قصة الوحدة العربية الناجحة وأمل العرب والمسلمين في نهضة جديدة بعد تجاربهم المرة المحبطة التي استدعت افكاراً غريبة عن أرضهم فكانت رؤية الملك إصلاحاً عن كتاب الله وسنة رسوله وخلق عروبي قويم، حيث يقول «إن الدولة ماضية في نهجها الإصلاحي المدروس المتدرج ولن نسمح لأحد بأن يقف في وجه الإصلاح سواء بالدعوة إلى الجمود والركود أو الدعوة إلى القفز في الظلام والمغامرة الطائشة وأن الدولة تدعو كل المواطنين الصالحين إلى أن يعملوا يداً بيد وفي كل ميدان لتحقيق الإصلاح إلا أن الدولة لن تفتح المجال أمام من يريد بحجة الإصلاح أن يهدد وحدة الوطن ويعكر السلام بين ابنائه».

ويُعد إرساء الأمن في المملكة العربية السعودية من أهم الإنجازات التي تحققت في عهد الملك عبدالعزيز، حيث أصبحت الطرق والمدن والقرى والهجر تعيش في أمن دائم، كما أسس الملك عبدالعزيز الأنظمة اللازمة والمؤسسات الأمنية، وردع جميع المحاولات التي تمس استقرار الناس وممتلكاتهم. وهكذا أرسى القائد المؤسس قواعد دولته الفتية على أرض الجزيرة العربية، مستمداً دستورها ومنهاجها من كتاب الله الكريم وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، فبدل خوفها أمناً، وجهلها علماً، وفقرها رخاءً وازدهاراً.

العلاقات السعودية البحرينية

تتسم العلاقات بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بكونها علاقات تاريخية تشهد تطوراً مستمراً على كل المستويات انطلاقاً من الثوابت والرؤى المشتركة التي تجمع بينهما بفضل الرعاية الكريمة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة – حفظهما الله – وروابط الأخوة ووشائج القربى والمصاهرة والنسب ووحدة المصير والهدف المشترك التي تجمع بين شعبيهما والتي تزداد صلابة على مر الأيام وتسهم في بناء صرح متكامل ونموذجي من العلاقات المتميزة بين البلدين وبلورة آفاق واعدة وأرحب في المجالات كافة، إذ أن بناء جسر الملك حمد الذي سيربط مملكة البحرين والشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية، ما هو إلا علامة بارزة في تاريخ العلاقات الأخوية الوثيقة والمتميزة التي تجمع المملكتين وشعبيهما الشقيقين والضاربة في جذور وأعماق التاريخ، كما يجسد سعي قيادة كلا البلدين الرشيدتين توثيق عرى الأخوة والمحبة ووشائج القربى بين الشعبين الشقيقين.

وتتفرد العلاقات الثنائية بين مملكة البحرين وشقيقتها المملكة العربية السعودية بالعديد من المميزات والخصائص المهمة تجعل منها أنموذجاً في العلاقات العربية – العربية القائمة على صياغة رؤية مشتركة لترسيخ دعائم التعاون القائم بين البلدين منها تطابق رؤى قيادتي البلدين تجاه القضايا العربية والإقليمية وكيفية التفاعل معها مع التمسك الأصيل بالثوابت العربية والإسلامية تجاه كافة القضايا وتعزيز سبل العمل العربي المشترك والسعي الجاد لإحلال السلام الشامل والعادل ودعم كافة الجهود التي تضمن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة حيث ينتهج البلدان سياسة خارجية قوامها العقلانية والحكمة والتمسك بمبدأ الحوار في كافة المحافل الإقليمية والدولية. تاريخياً تعود العلاقات الرسمية بين السعودية والبحرين إلى الدولة السعودية الأولى (1745–1818)، حيث بدأ التلاقي بين البلدين وتوطدت تلك العلاقة في الدولة السعودية الثانية (1840–1891) توجتها العديد من الزيارات في تلك الفترة بين المسؤولين في البلدين والتي كانت تهدف إلى التشاور والتعاون لما فيه مصلحة الجانبين حيث زار سمو الأمير سعود بن فيصل بن تركي – طيَّب الله ثراه – البحرين في 1870.. كما قام المغفور له – بإذن الله – سمو الأمير عبدالله بن فيصل بزيارة البحرين في 26 أغسطس 1887.

وكانت أول زيارة قام بها الإمام عبد الرحمن بن فيصل والد الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه – للبحرين في العام 1876، فيما كانت أول زيارة يقوم بها المغفور له – بإذن الله – الملك عبدالعزيز آل سعود إلى البحرين عندما كان في العاشرة من عمره مع والده الإمام عبدالرحمن وذلك في العام 1891. وجاءت الزيارة الثانية للملك عبد العزيز في عام 1930 تلتها الزيارة الثالثة في العام 1939، كما زار الملك سعود بن عبدالعزيز – طيب الله ثراه – البحرين عام 1954، فيما لم تتوقف الزيارات المتبادلة منذ ذلك الحين بين قيادتي البلدين في إطار الحرص المشترك على بلورة علاقة متينة تزداد رسوخاً وقوة وتلاحماً يوماً بعد يوم ما يؤكد بالفعل أن مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية مملكتان يربطهما قلب واحد وعلاقة تضرب جذورها في أعماق التاريخ تزداد رسوخاً وازدهاراً على مر الزمن.

التعاون الاقتصادي بين البلدين

تُعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول لمملكة البحرين، حيث تجاوزت الاستثمارات السعودية في المملكة نحو 13 مليار ريال سعودي، فضلاً عن وجود العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة التي تربط بين رجال الأعمال والمستثمرين في البلدين، والتي تعززت بشكل كبير بعد افتتاح جسر الملك فهد، حيث سهّل ذلك من انتقال الرساميل بين البلدين، وأسهمَ في تعدد المشاريع الاقتصادية المشتركة. ومن الناحية الثقافية يجمع البلدان تعاونا مثمرا في المجالات الثقافية والفنية والأدبية انطلاقاً مما يربط بينهما من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ المشترك يعززه حرص جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى على حضور مهرجان الجنادرية للتراث سنوياً والذي يرعاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة.

الاحتفال باليوم الوطني

في هذا اليوم من كل عام تزيّن ربوع المملكة العربية السعودية من أقصاها لأدناها احتفالات رسمية، حيث تجرى الاستعدادات منذ فترة، وتقوم اللجان المختصة الرئيسية والفرعية بأعمالها، فيتم تجهيز الشوارع والميادين والمنتزهات لاستقبال المواطنين من كافة لأعمار للمشاركة في الاحتفالات، وتنظم كل المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات فعاليات للاحتفال بهذا اليوم، ترسيخاً لحب الوطن في نفوس بريئة، تمثل مستقبل المملكة. وتتضمن الفعاليات الرسَمية العديد من الفقرات، مثل الأوبريت والعرضة السعودية، وغيرها من الفنون التي تعبر عن التراث والثقافة السعودية، بالإضافة إلى الفقرات التي تجسد مسيرة العطاء والبناء والتنمية منذ تأسيس المملكة حتى العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله. وتتجدد مع الاحتفالات المعاني والقيم العظيمة المرتبطة بذلك اليوم الفاصل في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، ومن أبرز مظاهر الاحتفال بالذكرى الرابعة والثمانين هذا العام، أن مدينة جدة، سوف تشهد رفرفة أكبر علم للمملكة، وتبلغ مساحته 1635 متراً مربعاً، ووزنه 570 كيلوجراماً، ترفعه أطول سارية في العالم والتي يصل ارتفاعها إلى 170 متراً، في ميدان خادم الحرمين الشريفين، في خطوة هي الأولى من نوعها في المملكة من حيث التصميم والبناء. أربعة وثمانون عاماً حافلة بالإنجازات على هذه الأرض الطيبة والتي وضع لبناتها الأولى الملك المؤسس وواصل أبناؤه تحقيق الإنجازات المتواصلة سياسياً واقتصادياً، فشهدت العديد من التطوّرات في مختلف المجالات والمنجزات التنموية العملاقة التي شملت البنية الأساسية ومختلف القطاعات من خلال خطط تنموية ضخمة استهدفت الوطن والمواطن السعودي أولاً على أساس من التحديث والتطوير المعاصر، بل وامتدت خيراتها إلى مختلف البقاع من الدول العربية والإسلامية.

طفرة اقتصادية هائلة

تجاوزت المملكة في مجال التنمية، السقف المخطط لإنجاز العديد من الأهداف التنموية التي حددها إعلان الألفية للأمم المتحدة عام 2000. وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي تأتي المملكة كأفضل الاقتصادات أداءً في مجموعة العشرين. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتَة) بنهاية عام 2013، ثلاثة وثمان من عشرة في المائة، ليصل مستواه بنهاية عام 2013، إلى حوالَي 340 مليار دولار. وتشهد المملكة مشاريع تنمويةً عملاقةً، فقد وافق مجلس الوزراء على خطة التنمية للفترة من عام 2010 حتى عام 2014، بميزانية إجمالية تبلغ أكثر من 385 مليار دولار. وقد احتلت المملكة المرتبة الثالثة على المستوى العربي والـ 24 عالمياً في مؤشر التنافسية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2014/2015، والذي يعد من أهم مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية.

56 مليار دولار ميزانية العام الحالي لتطوير التعليم

اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية بتطوير التعليم، فتم إطلاق مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم، وتم تخصيص ستة وخمسين مليار دولار لقطاع التعليم من ميزانية المملكة للعام الحالي وهو ما يوازي ربع ميزانية الدولة. وتضاعفت أعداد جامعات المملكة فبعد أن كان عددها ثماني جامعات فقط، أصبح هناك خمس وعشرون جامعة حكومية وتسع جامعات أهلية تضم واحدا وثلاثين كلية جامعية أهلية موزعة جغرافيا لتغطي احتياجات كافة مناطق المملكة. وانطلاقاً من السعي الدائم للمستقبل المشرق للوطن وإعداد أجيال متميزة، أمر خادم الحرمين الشريفين بإنشاء «برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي»، حيث وصل عدد المبتعثين السعوديين في الخارج إلى حوالى مائة وخمسين ألف مبتعث ومبتعثة وبلغت تكلفة نفقاتهم الدراسية حتى الآن نحو ستة مليار دولارات وأثمر البرنامج عن تخريج أكثر من خمسة وخمسين ألف طالب وطالبة حتى الآن.

المملكة مرجع طبي وعلاجي

تبوّأت المملكة مكانة مرموقة عالمياً في المجال الصحي وأصبحت مرجعاً طبياً وعلاجياً للعديد من الأمراض، حيث أجريت في مستشفياتها المئات من العمليات الناجحة، في مجال فصل التوائم وجراحات القلب والمخ وزراعة الأعضاء. وخصصت حكومة خادم الحرمين الشريفين تسعة وعشرين مليار دولار من الميزانية السنوية للعام الحالي، لتطوير وتوسيع الخدمات الصحية والاجتماعية في المملكة، وسيتم بناء خمس مدن طبية ومائة واثنين وثلاثين مشفى في مختلف أنحاء المملكة بإذن الله.

مشاريع الإسكان

اهتمت حكومة خادم الحرمين الشريفين بمشاريع الإسكان، والتي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، حيث إنها تُعد أحد القطاعات الاقتصادية المهمة التي تسهم في زيادة نمو الاقتصاد الوطني. وقد صدرت الأوامر الملكية الكريمة، بإعفاء المتوفين من أقساط قروض الصندوق صندوق التنمية العقارية، ورفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني ليصل إلى خمسمائة ألف ريال. وتواصل وزارة الإسكان، نشاطها في تنفيذ المشاريع الإسكانية في مختلف مدن ومحافظات المملكة، إذ بلغ عدد المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا سبعة وأربعين مشروعاً، كما اعتمد خادم الحرمين الشريفين ما يقارب سبعمائةَ مليون دولار، لإنشاء خمسمائة ألف وحدة سكنية، بمساحة إجمالية تصل إلى أكثَر من اثنين وثلاثين مليون متر مربع.

الرفع من شأن المرأة السعودية

توالت القرارات والأوامر الخيرة لخادم الحرمين الشريفين والتي تستهدف الرفع من شأن المرأة السعودية وجعلها شريكاً أساسياً في برامج التنمية. فقد أعاد خادم الحرمين الشريفين تشكيل مجلس الشورى وقام بتعيين ثلاثين سيدة بالمجلس لأول مرة في تاريخ المملكة بنسبة عشرين في المائة من أعضاء المجلس، كما أعطى للمرأة الحق في الترشح والتصويت في انتخابات المجالس البلدية. وتقلد العديد من السيدات السعوديات مناصب عليا، فكانت الدكتورة «نُورَة الفايز» أول امرأة تعين في منصب نائب وزير. كما تم تعيين عدد من النساء في منصب وكيل وزارة. واستفادت المرأة من برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، حيث قفزت أعداد الإناث السعوديات الدارسات في الخارج من أربعة آلاف إلى سبع وعشرين ألف وخمسمائة مبتعثة. كما تم إقرار قانون «تجريم العنف الأسري»، لحماية النساء والأطفال والخادمات من العنف المنزلي، وقانون «الحماية من الإيذاء»، وهو الأول من نوعه.

الاهتمام بشباب المملكة

نال الشباب في المملكة اهتماماً كبيراً لدى حكومة خادم الحرمين الشريفين، وتقوم وزارة العمل بدعم وتنفيذ سياسات الدولة عبر توفير فرص العمل اللائقة والمستدامة للمواطنين، ونجح برنَامجُ (نِطَاقَاتْ) في توظيف أكثر من ستمائة ألف مواطنَ ومواطنة في القطاع الخاص حتى نهاية عام2012 ميلادية. وشهد توظيف المواطنات زيادة غير مسبوقة، حيث بلغ عددهن حوالي مائة وثمانين ألف موظفة سعودية، وتم توظيف سبعة عشر ألفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين. كما يتم تقديم القروض للشباب بشروط ميسرة، بدون فوائد وتسدد على أقساط تمتد إلى خمسة وعشرين عاماً.

مساعدة ذوي الدخل المحدود

أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين، اهتمامها ورعايتها لذوي الدخل المحدود والضمان الاجتماعي، والتي يترجمها حرصها الدؤوب على دعم المؤسسات الخيرية والأعمال الإنسانية داخل وخارج المملكة. كما خصص خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – ثمانية مليارات دولار تقريباً في ميزانية العام الحالي، لمساندة برامج ذوي الدخل المحدود والضمان الاجتماعي.

مكافحة الفساد

تم إنشاء «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» في عام 2011، بأمر منه يحفظه الله – وتشمل مهام الهيئة كافةَ القطاعات الحكومية، ولا يستثنى من ذلك أحد، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي. وفي عام 2011م، وافق، يحفظه الله، على إطلاق «مؤسسة سعفةَ القدوة الحسنة»، وهي أول جمعية أهلية للشفافية، بهدف تنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام، والمرافق والممتلكات العامة.

مبادرات المملكة تأصيل لأهمية الحوار

أَعلن خادم الحرمين الشريفين عدداً من المبادرات، وبدأ بالحوار الوطني، في أغسطس عام 2003، عندما كان وليًا للعهد، بموافقة الملك فهد رحمه الله. وفي الرابع عشر من أغسطس عام 2013، دعا الملك عبدالله بن عبدالعزيز، خلال افتتاح القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة، إلى تأسيس مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية يكون مقره في الرياض، وأكد ضرورة «التضامن والتسامح والاعتدال» و«نبذ التفرقة» ومحاربة «الغلو والفتن».

صحيفة الوفد – وكالات